عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

تزامنا مع الذكرى الأولى للانسحاب الأميركي..

عشرات القتلى في سلسلة تفجيرات بالعراق

بغداد / وكالات :

قتل 48 شخصا على الأقل وأصيب نحو 130 آخرين بجروح في سلسلة تفجيرات دامية أول من أمس الاثنين هزت 14 منطقة مختلفة في العراق بينها تفجيرات بسيارات مفخخة. وجاءت التفجيرات عشية الذكرى الأولى لانسحاب القوات الأميركية من البلاد التي تحل الثلاثاء. بينما تشهد العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد وسلطات إقليم كردستان العراق توترا سياسيا وأمنياً على خلفية تشكيل قوات حكومية لتتولى مسؤولية مناطق مختلطة.

كما تأتي هذه التفجيرات غداة مقتل 19 شخصا واصابة العشرات بجروح الأحد الماضي في يوم دام آخر في بلاد تشهد منذ غزوها عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة أعمال عنف يومية قتل فيها عشرات الآلاف من مدنيين ورجال أمن. وتعد هجمات الاثنين الأعنف منذ مقتل خمسين شخصا في 29 نوفمبر الماضي.

وبينما أكد رئيس الحكومة نوري المالكي في بيان له أن حكومته ستقوم بالإجراءات اللازمة لحماية المواطنين، رأت كتلة العراقية أنه فشل «في حفظ الأمن والاستقرار وحماية حياة المواطنين.

من جانبه اعتبر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر في بيان الاثنين أن «وقوع الهجمات في المناطق المتنازع عليها يزيد من تفاقم حدة التوترات هناك».

ووقعت أحدث الهجمات في بغداد، حيث أفاد مصدر في وزارة الداخلية بانفجار سيارة مفخخة داخل معرض لبيع السيارات في منطقة الدولعي القريبة من الكاظمية في شمال العاصمة ما أسفر عن سقوط 11 قتيلا على الأقل وإصابة 40 شخصا آخرين، وفق مصادر طبية.

وفي وقت سابق، انفجرت سيارة مفخخة في منطقة الكرادة في وسط بغداد قتل فيها شخص على الأقل وأصيب اربعة بجروح، وفقا للمصادر نفسها.

وفي الموصل قال ضابط في شرطة المدينة الواقعة على بعد 350 كلم شمال بغداد إن سبعة مدنيين قتلوا وأصيب 12 بجروح بانفجار سيارة مفخخة وسط قرية خزنة شرق الموصل، التي يسكنها نحو 3500 من أتباع طائفة الشبك. وأكد طبيب في مستشفى الموصل تلقي جثث القتلى الخمسة. وأوضح مصدر في وزارة الداخلية أن أربعة منازل دمرت جراء الهجوم.

وكانت القرية نفسها تعرضت في 10 أغسطس 2009 لهجوم بشاحنتين مفخختين قتل فيه 28 شخصا وأصيب 155 آخرون بجروح وأدى إلى تدمير 35 منزلا في القرية الواقعة على بعد نحو 15 كلم شرق الموصل.

ويشار إلى أن تسمية الشبك تطلق على مجموعة كردية غالبيتها من الشيعة، وذلك نظرا لتشابك معتقداتهم الدينية مع ديانات قديمة وحديثة.

لحث المواطنين على التصويت بـ"لا" على الدستور فى المرحلة الثانية

ملايين المصريين يحتشدون في التحرير والاتحادية للمطالبة بإعادة المرحلة الأولى من الاستفتاء

القاهرة / متابعات :

انطلقت مسيرة دوران شبرا عصر امس الثلاثاء، باتجاه ميدان التحرير للتنديد بما أسموه "المخالفات التى وقعت أثناء إجراء الاستفتاء على الجولة الأولى من الدستور يوم السبت الماضى، ولحث المواطنين على التصويت بـ"لا" على الدستور فى المرحلة الثانية.

وردد المتظاهرون هتافات منها: "قولته استفتاء استفتاءين مش هتمشوا كلامكم علينا" و"شفت يا راجل شفتى يا ست قفلوا دريم وسابولنا التت" و"يسقط يسقط حكم المرشد أيوه أنا بهتف ضد المرشد" و"بردو هنسقط حكم المرشد".

وشهدت المسيرة مشاركة عدد من الحركات بالمسيرة، وعدد من الأحزاب منهم "المصريين الأحرار والدستور والتحالف الشعبى وحركة شباب ماسبيرو وجبهة الإنقاذ الوطنى".

وقال تونى صبرى، أحد أعضاء حركة ماسبيرو، شاركنا بالمسيرة للتنديد بالتزوير للاستفتاء لأنه باطل وسنقول لا وندعو جميع المصريين للتصويت بـ"لا" على الدستور فى المرحلة الثانية.

في سياق متصل انطلقت مسيرة من أمام مسجد مصطفى محمود مساء امس الثلاثاء، متجهة إلى ميدان التحرير للمشاركة فى مليونية "رفض الدستور"، والمطالبة بإعادة المرحلة الأولى من الاستفتاء، والتى دعت إليها القوى والأحزاب السياسية.

وهتف المتظاهرون "يسقط يسقط حكم المرشد.. قالوا شريعة إسلامية قتلوا ولادنا فى الاتحادية.. لا للدستور"، رافعين أعلام مصر وأعلام حركة الاشتراكيين الثوريين.

كما انطلقت مسيرة تضم العشرات من المتظاهرين من أمام مسجد «مصطفى محمود» في اتجاه ميدان التحرير، للمشاركة في مليونية «لا للتزوير».

وشارك بالمسيرة بعض القوى السياسية، منها حركة «الإشتراكيين الثوريين» و«التيار الشعبي»، و«التحالف الديمقراطي الثوري»، حاملين لافتات، منها «لو مش عايزها زي إيران قول لأ لدستور الإخوان».

ردد المتظاهرون هتافات، منها «فين الشرع وفين الدين يا إخوان يا كذابين»، و«يا إخوان يا مجرمين دم إخواننا في رقبة مين»، و«يسقط يسقط حكم المرشد»، و«قولوا لمرسي في الاتحادية أنتوا خلاص فقدتوا الشرعية».

وقال صدقي القصير، المتحدث السابق بإسم التحالف الديمقراطي الثوري، إن هدف المسيرة كشف حقيقة تزوير الاستفتاء، وأن نتائج المرحلة الأولى لا تعبر عن الشعب المصري، داعيا الشعب للنزول والمشاركة بـ«لا» في الاستفتاء.

ووقعت 11 حركة وحزب، منها «حزب الاشتراكي المصري» وحزب «التجمع» و« حركة مينا دانيال» على بيان تم توزيعه خلال المسيرة، بعنوان «الشعب أسقط دستور الإخوان الباطل»، وحمل البيتن الرئيس مرسي مسؤولية ما يجري من أحداث خلال الفترة الأخيرة.

ووقعت مناوشات بين المعتصمين بـ«الاتحادية» وبعض ضباط الأمن المركزي، الثلاثاء، بعد تعرض أحد المعتصمين للضرب على أيدي قوات الأمن، عقب احتجازه لاصطدام كرة لعب بها في إحدى السيارات التابعة للأمن.

وتوجه العشرات من المعتصمين عقب الإفراج عن المحتجز، للمطالبة برد الإهانة للضابط الذى قام بضربه، وافترشوا شارع الميرغني لمنع مرور سيارات الأمن المركزي إلا بعد رد الإهانة للضابط المعتدي.

ويواصل المحتجون في محيط قصر الاتحادية الرئاسي اعتصامهم، في إطار الاستعدادات للمشاركة في مليونية، الثلاثاء، التي دعت إليها جبهة الإنقاذ الوطني، بمسيرات جابت محيط القصر، للتنديد بما وصفه المتظاهرون بـ«التزوير» الذي شهدته الجولة الأولى من الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد.

واستقبل عشرات من معتصمي قصر الاتحادية بمصر الجديدة، الرئيس محمد مرسي، أثناء دخول موكبه للقصر، الثلاثاء، بهتافات تطالبه بالرحيل، وتندد بجماعة الإخوان المسلمين، من بينها: «مرسي يا استبن.. هنرجعك السجن»، و«ارحل»، و«أحلف بسماها وبترابها.. المرشد هو اللي خربها»، و«جدو المرشد عنده جماعة ماشية على السمع والطاعة».

وقطعت قوات الحرس الجمهوري الطريق أمام المعتصمين، وأقامت جدارًا بشريًا من جنودها أثناء دخول الموكب الرئاسي للقصر.

ونظم المعتصمون، لليوم الخامس عشر علي التوالي، لجاناً شعبية لحراسة ممرات الدخول إلى مقر الاعتصام، فيما رصدت «المصرى اليوم» انخفاض أعداد جنود الحرس الجمهوري والأمن المركزي في محيط الاعتصام، وتمركزهم أمام بوابات القصر.

وتواجدت حوالي 20 سيارة أمن مركزي في شارع حليم أبوالخير المتفرع من شارع الميرغني، بالقرب من بوابة 5 المخصصة لدخول الرئيس، بالإضافة إلى مدرعتين، و15 سيارة أمام البوابتين رقم 1 و2 في شارع إبراهيم اللقاني.

كما تواجدت 6 دبابات أمام القصر في شارع الميرغني، ومدرعتان أمام البوابة 3 ودبابة، كما نصبت حواجز من أسلاك شائكة أمام نقطة الشرطة المواجهة لشارع صلاح سالم، استعدادا للمسيرات التي من المقرر أن تنظمها بعض القوى السياسية، مساء الثلاثاء، باتجاه القصر، في إطار فعاليات مليونية «منع تزوير إرادة الناخبين».

ودخل 3 من المعتصمين، هم كريم الشاعر، وعادل المصري، وسامح مختار، في إضراب مفتوح عن الطعام، للمطالبة برحيل النظام الحالي، ومحاكمة قيادات جماعة الإخوان المسلمين حول مسؤوليتها عن «اشتباكات الاتحادية» التي راح ضحيتها 10 شهداء.

الى ذلك كشف مصدر قضائي عن كواليس الاجتماع الذي دار بين وفد من أعضاء النيابة العامة والنائب العام، والذي أسفر عن كتابة المستشار طلعت عبد الله للاستقالة التي تقدم بها إلى المجلس الأعلى للقضاء، للبت فيها يوم الأحد الجاري.

وكشف المصدر أن وفدا من ستة أعضاء للنيابة التقوا بالنائب العام، وطالبوه بالرحيل اعتراضا على الطريقة التي تم تعيينه بها وليس اعتراضا على شخصه، إلا أن المستشار طلعت عبد الله رفض الأمر بشدة لمدة ساعتين كاملتين، كانت خلالها لغة التهديد هي السائدة، مؤكدا أن اعتصام أعضاء النيابة أمام مكتبه ستكون عواقبه وخيمة.

وأكد المصدر، أن النائب العام كان مصرا على عدم الاستجابة لمطالبهم، حتى خرج إلى "الحمام" ورأى بعينه عددا كبيرا من أعضاء النيابة العامة أثناء اعتصامهم أمام مكتبه مطالبين برحيله، مما اضطره إلى الاستجابة لمطالبهم وأكد لهم أنه سيتقدم باستقالته.

وطالبه أعضاء النيابة بكتابة الاستقالة وتسليمها إليهم، أو الإعلان عن تلك الاستقالة خلال مؤتمر صحفي، إلا أن النائب العام فضل تقديم الاستقالة مكتوبة إلى مجلس القضاء الأعلى بتاريخ الأحد المقبل، بعد انتهاء المرحلة الثانية من الاستفتاء على الدستور.

من جهتها انضمت مسيرة الصحفيين التي انطلقت من أمام مقر حزب الوفد مروراً بنقابة الصحفيين، تنديدا بالاعتداء على مقر الجريدة والحزب، والتي شارك فيها العشرات من الصحفيين من مختلف الجرائد القومية والمستقلة والحزبية، إلى المتظاهرين أمام دار القضاء العالي المطالبين برحيل النائب العام.

وردد المتظاهرون هتافات مناهضة لمرسي والشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، المرشح الرئاسي السابق، وجماعة الإخوان المسلمين، مؤكدين على تمسكهم بالانتصار لدولة القانون ومحاربة البلطجة التي مارسها أنصار التيار الإسلامي ضد الصحفيين.

من جهة أخرى تقدم بعد ظهر أمس، الثلاثاء، عدد من قادة جبهة الإنقاذ الوطني وممثلي منظمات حقوق الإنسان التي قامت بمراقبة الجولة الأولى من الاستفتاء الأخير، للنائب العام ببلاغين منفصلين حمل أحدهما رقم 4611، يطالبون فيهما بندب قاض للتحقيق في الانتهاكات التي شابت الجولة من الاستفتاء على مشروع الدستور.

وقال أحمد البرعي، نائب رئيس حزب الدستور وعضو الجبهة الوطنية الذي شارك في تقديم البلاغ، إن "ما شاب الجولة الأولى من عمليات تزوير، وانتحال لشخصيات القضاة في عدد من اللجان يستوجب تحقيقا جنائيا وندب قاض مستقل للتحقيق".

وأضاف البرى، في تصريح، أنه بعد لقاء النائب العام، سيتوجه الوفد نفسه للقاء أمين عام اللجنة العليا للانتخابات، المستشار زغلول البلشى، وذلك لتقديم البلاغات نفسها له، وأيضا قائمة بآلاف الشكاوى والمحاضر التي حررتها المنظمات غير الحكومية المختصة بمراقبة عمليات التصويت، والتي تؤكد أن التجاوزات التي شهدتها المرحلة الأولى من الاستفتاء كانت كبيرة، وتتطلب النظر في مطلبها بإعادة الجولة الأولى.

وأشار البرعى، إلى أن مكتب النائب العام كان متفهما ومتجاوبا مع ما عرضته جبهة الإنقاذ الوطني والمنظمات الحقوقية من تجاوزات وانتهاكات شابت المرحلة الأولى من الاستفتاء ووعد بتشكيل دائرة تحقيق في انتهاكات الاستفتاء.

كما شدد البرعى على أن قرار قضاة مجلس الدولة أمس بعدم المشاركة في الإشراف على الجولة الثانية من الاستفتاء المقرر عقدها السبت 22 ديسمبر المقبل يؤكد ضرورة النظر في تأجيلها، وذلك لصعوبة توفير العدد اللازم من القضاة للقيام بهذه المهمة.

وأضاف أنه "إذا كانت اللجنة العليا قد واجهت صعوبات كبيرة لتوفير إشراف قضائي على المرحلة الأولى من الاستفتاء في عشر محافظات فقط، فإنه من المؤكد أن المهمة ستكون أصعب في المرحلة الثانية، حيث من المفترض أن يجري التصويت في سبع عشرة محافظة، خاصة بعد قرار قضاة مجلس الدولة عدم المشاركة في الإشراف".

وضم وفد جبهة الإنقاذ، بجانب د. البرعى، منير فخري عبد النور عن حزب الوفد، وسامح عاشور نقيب المحامين ووزير الصحة السابق عمرو حلمي، وثمانية من المحامين الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية التي راقبت الجولة الأولى من الاستفتاء، على رأسهم نجاد البرعى رئيس المجموعة المتحدة.

من ناحية أخرى نظم حزب التجمع مؤتمرا صحفيا، ظهر أمس الثلاثاء، لإعلان موقفه من نتائج المرحلة الأولى من الاستفتاء على مشروع الدستور.

وحيا الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، خلال المؤتمر، الشعب المصري لما حققه من انتصار في المرحلة الأولى من الاستفتاء برغم كل التدخلات، وبرغم عمليات التزوير التي تمت خلال فرز الأصوات، وقال: "منذ إصدار الإعلان الدستوري شممت رائحة هتلرية"، مضيفًا أن الحديث عن التعديلات الدستورية في البرلمان عبث وعك"، مؤكدا أنه يجب أن تكون نسبة التوافق الشعبي على الدستور أعلى من ٪70 لإقراره، وليس الـ٪51، مطالبا بضرورة إصدار إعلان دستوري يقر بذلك، مشيرا إلى أنه بالرغم من كل هذا الزيف سنواصل المعركة حتى لو جاءت نتيجة الاستفتاء "نعم"، وسنطالب بإلغاء الدستور، ونضع دستورًا وطنيًا ديمقراطيًا حرًا لا يميز بين المواطنين.

واستنكر "السعيد" مطالبة الدكتور عصام العريان بترخيص أسلحة لشباب حزب الحرية والعدالة، لإعطائهم الحق في استخدامه بحجة الدفاع عن النفس، مؤكدا أن هذا الترويع لن يخيف أحدا، لافتا إلى أن جماعة الإخوان لا تكف عن العبث بالعقول، وليس لديها استعداد لأن تتصور أن في هذا الوطن عقلاء، مضيفا: "ما هي صفة محمود غزلان والمرشد العام محمد بديع ليدعوا للحوار، ولماذا يتفاوض شخص نيابة عن الرئيس.

من جانبه، أكد الدكتور حسين عبد الرازق، القيادي بحزب التجمع، أن مشروع الدستور يؤسس لدولة دينية استبدادية، ويتيح حل النقابات، ومحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، ويعطى الحق لرئيس الجمهورية بتعيين رؤساء الأجهزة الرقابية، مشيرا إلى أن فترة الـ15 يومًا بين دعوة الرئيس للاستفتاء على الدستور وبداية المرحلة الأولى هي فترة لا تكفى، لافتا إلى أنه حتى لو جاءت نتيجة الاستفتاء بـ"نعم" فسيكون الدستور باطلاً، نظرًا لأن الجمعية التأسيسية باطلة في تشكيلها، بالإضافة إلى غياب الإشراف القضائي على الاستفتاء، في حين ينص القانون على أن الاستفتاء الشعبي لا يصحح البطلان.

واستنكر "عبد الرازق" استخدام جماعة الإخوان المسلمين الدين لحث الجماهير على التصويت بـ(نعم) للدستور، لافتا إلى أن عملية الاستفتاء جرت في ظل إرهاب مادي ومعنوي، وفى ظل حصار مدينة الإنتاج الإعلامي والمحكمة الدستورية العليا.

وفي السياق ذاته، وصف الدكتور نبيل زكى، المتحدث باسم الحزب، دعوة الرئيس محمد مرسي للحوار حول المعينين بمجلس الشورى بـ(الاستفزازية)، لافتا إلى أن الرئيس كان بإمكانه إعلان أن هذا الدستور لن يمر إلا بموافقة 75 ٪ على الأقل، إنما دعا للحوار لاستكمال أعضاء مجلس الشورى.

وأشار "زكى" إلى وجود مؤشرات تؤكد أن إضعاف وزارة الداخلية يستهدف أن يحل محلها ميليشيات جماعة الإخوان، و"حازمون"، لإرهاب السياسيين المعارضين، محذرًا من هذا بأنهم سيكونون في قمة اليقظة السياسية، ويعلمون سلفا أن الشعب سيقف بجانبهم.

وأكد (زكي) على استمرار النضال لرفض الدستور الذي وضعه فصيل واحد، وألغى استقلال القضاء، ولا يعترف بحقوق الفقراء، داعيا الجماهير التي ستتوجه يوم السبت المقبل للاستفتاء على الدستور، في المرحلة الثانية، بأن يكونوا رقباء على العملية، بعد اكتشاف عمليات بدائية مارسها النظام السابق، ومارسها النظام الحالي، حيث إن نتيجة الاستفتاء كشفت أن الحكام الحاليين لا يملكون الأغلبية، كما يدعون، موجها تحية للشعب على وعيه السياسي في كشف التزوير والتلاعب.

عواصم العالم

أنباء عن اعتقال الرجل الثاني بقاعدة بلاد المغرب

الجزائر / وكالات :

قال موقع إخباري جزائري على الإنترنت إن المصالح الأمنية الجزائرية تمكنت من اعتقال الرجل الثاني في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي المتحدث الإعلامي باسمه صالح قاسمي المدعو محمد أبو صلاح.

في سياق متصل تنظر محكمة جنايات العاصمة الجزائرية في فبراير بقضية 48 مسلحا، بينهم قائد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عبد الملك دروكدال المكنى أبا مصعب عبد الودود بتهم تأسيس «جماعة إرهابية» وارتكاب مجازر جماعية.

ونقل موقع «كل شيء عن الجزائر» الإخباري عن مصادر أمنية القول إن قاسمي اعتقل السبت الماضي أمام مطعم في بلدة الشرفة بولاية البويرة على بعد نحو 150 كلم جنوب شرق العاصمة الجزائرية، مشيرا إلى أن قاسمي -وهو خبير في الاتصالات- يخضع للتحقيق، وتتهمه مصالح الأمن بكونه مهندس «العمليات الانتحارية» التي شهدتها العاصمة الجزائرية عام 2007.

في سياق متصل قال مصدر قضائي جزائري أمس الأول الاثنين إن محكمة جنايات العاصمة الجزائرية ستنظر في فبراير القادم بقضية 48 مسلحا، بينهم قائد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أبو مصعب عبد الودود (42 عاما)، بتهم تأسيس «جماعة إرهابية» وارتكاب مجازر جماعية.

وأوضح المصدر أن المتهمين يحاكمون بتهم تأسيس جماعة إرهابية وارتكاب مجازر جماعية باستعمال المتفجرات في أماكن عمومية، والاختطاف باستعمال العنف، والتهديد بالقتل بدافع طلب الفدية، والتخريب العمدي لمبان عمومية ومركبات بواسطة مواد متفجرة.

وفي حالة إدانتهم سيحكم القانون الجزائري على هؤلاء بالإعدام.

كما ستنظر المحكمة نفسها في يناير في قضية سبعة متهمين موقوفين بتهمة إنشاء «جماعة إرهابية» مسلحة تعمل على نشر التقتيل والتخريب، ووضع متفجرات في أماكن عمومية، وقتل وجرح عدة أشخاص. كما يحاكم الموقوفون السبعة بتهمة الاختطاف والاغتصاب والقتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد.

اعتقالات في الصين لشائعات عن يوم «القيامة»

بكين / وكالات :

اعتقلت السلطات الصينية 93 شخصا بتهمة نشر شائعات عن يوم القيامة، كما ألقت القبض على رجل أصاب 23 طفلا بجروح في إحدى المدارس بعدما تأثر نفسيا بهذه الشائعات.

وأفادت وكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية (شينخوا) أن الأشخاص الـ93 من سبعة أقاليم، ومن بينهم أعضاء في طائفة «الإله القدير» الدينية المحظورة، وأوضحت أنهم اعتقلوا بسبب توزيع منشورات عن نهاية العالم.

ونقلت الوكالة عن مكتب الأمن العام لمدينة شينينغ عاصمة إقليم شنغهاي في جنوب غرب البلاد، أن أعضاء الطائفة الدينية تبنوا مؤخرا سيناريو يوم القيامة لدى المايا للتنبؤ بأن الشمس لن تشرق، وأن الكهرباء ستتوقف عن العمل لمدة ثلاثة أيام بدءا من 21 ديسمبر الجاري.

وشنت الصين حملة على هذه الطائفة الدينية التي دعت أيضا إلى شن معركة حاسمة للقضاء على الحزب الشيوعي الحاكم الذي أسمته «التنين الأحمر». ولا يسمح الحزب بأي تحد لحكمه، ويحرص بشدة على الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، لكنه يكافح للسيطرة على الشائعات التي غالبا ما تنتشر بسرعة على الإنترنت.

وفي تقرير منفصل قالت شينخوا إن الشرطة في إقليم خنان اعتقلت رجلا يدعى مين يونغ جون بعدما هاجم بسكين 23 طفلا في مدرسة ابتدائية وامرأة في منزلها القريب من المدرسة فأصابهم بجروح.

وأضافت الوكالة «توصل تحقيق الشرطة المبدئي إلى أن مين الذي يعاني مرض الصرع منذ فترة طويلة، تأثر نفسيا بشكل قوي بالشائعات عن نهاية العالم المنتظرة والتي استمدت من نبوءة قديمة». وأوضحت أنه ألقي القبض عليه بتهمة الاشتباه في تعريض الأمن العام للخطر.

قتيل في انفجار قرب قاعدة للناتو بأفغانستان

كابول / وكالات :

أسفر انفجار قوي هز موقع شركة متعاقدة من الباطن مع الجيش الأفغاني عن سقوط قتيل وحوالي 15 جريحا وقد تبنته حركة طالبان.

وهز الانفجار مبنى الشركة الذي يقع على طريق جلال آباد عند المنفذ الشرقي للعاصمة الأفغانية، وذكر المتحدث باسم القوة الدولية للمساعدة على إحلال الأمن في أفغانستان (إيساف) أن الهجوم لم يستهدف معسكر «فينيكس» التابع لقوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) والواقع على هذه الطريق.

وذكرت الأنباء من كابول أن الانفجار نفذه «انتحاري»، ونقل عن المتحدث باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد تبنيه للهجوم.

يذكر أن حركة طالبان هاجمت في مايو الماضي مركزا محاطا بإجراءات أمنية تستخدمه منظمات غير حكومية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في القطاع نفسه ما أسفر عن سقوط سبعة قتلى.

وتأتي هذه التفجيرات في وقت تبحث فيه القوات الأميركية حجم القوات العسكرية التي يتعين عليها الإبقاء عليها في أفغانستان عند انتهاء مهمة حلف الناتو القتالية هناك في عام 2014.

ويوجد حاليا نحو 66 ألف جندي أميركي في أفغانستان إلا أن القوة التي ستظل هناك ربما لا يصل قوامها إلى 10 آلاف فرد، وقد يحدد الرئيس الأميركي باراك أوباما حجم هذه القوات خلال الأسابيع القادمة رغم عدم وجود مهلة لذلك.

إيران تدعو إلى إنهاء الجمود بشأن النووي

طهران / وكالات :

دعا وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي للبحث عن وسيلة لإنهاء حالة الجمود بين إيران والقوى العالمية بشأن برنامجها النووي.

وقال صالحي -في تصريحات نقلتها وكالة الطلبة الإيرانية للأنباء- إن الجانبين خلصا إلى أن عليهما الخروج من الجمود الراهن. كما قال صالحي إنه لا يعرف متى ستجرى الجولة التالية من المحادثات.

وكانت إيران والقوى العالمية الست وهي الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين وبريطانيا وألمانيا, قد عبرت مؤخرا عن استعدادها لإحياء جهود البحث عن حل عبر التفاوض بشأن برنامج إيران النووي.

بدورها أعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل أيام وبعد جولة مباحثات مع طهران عن ثقتها بالتوصل إلى اتفاق في يناير سيتيح لها التحقق من غايات البرنامج النووي الإيراني.

وأعلن كبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية هيرمان ناكيرتس إثر محادثات في طهران أنه تم الاتفاق على اللقاء مجددا في 16 يناير العام المقبل «حيث من المتوقع وضع اللمسات الأخيرة على طريقة التعامل المنظمة والبدء في تطبيقها بعد ذلك بفترة قصيرة». ووصف المشاورات التي أجراها فريق الخبراء الذي رافقه يوم الخميس إلى طهران بأنها كانت جيدة.

يشار إلى أن الوكالة تسعى منذ مطلع عام 2012 للتوصل إلى اتفاق مع طهران بشأن «نهج منظم» يعطيها حرية أكبر لتفقد مواقع أو مراجعة مستندات أو لقاء أفراد مما يفترض أن يساعدها على تحديد طبيعة البرنامج النووي الإيراني بشكل قاطع.

وكان تقرير للوكالة صادر في نوفمبر 2011, قد تحدث عن أن إيران عملت على تطوير السلاح الذري قبل عام 2003 وربما بعد ذلك. وتحدث التقرير أيضا عن وجود حاوية في موقع بارشين العسكري بالقرب من طهران حيث تشتبه الوكالة في أن السلطات الإيرانية قامت بتجارب تفجير يمكن تطبيقها في المجال النووي.

وقد هددت إسرائيل -التي يعتقد بأنها الدولة الوحيدة التي تملك ترسانة نووية في الشرق الأوسط- بالتحرك عسكريا ضد إيران إذا فشلت الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية التي تستهدف وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية.

الديمقراطية هي الحل لأزمة مصر

أشارت صحيفة "(واشنطن بوست) الأميركية إلى الأزمة الأخيرة التي تعصف بمصر، وقالت إن تخفيض معدل المواجهة وممارسة المزيد من الديمقراطية من شأنه أن يسهم في تخفيف حدة الصراع الذي تشهده البلاد.

وأوضحت الصحيفة في افتتاحيتها أن الاضطرابات الأخيرة في مصر تدل على أن الشعب المصري يقاوم بشدة أي عودة إلى حكم الحزب الواحد، مضيفة أنه يجب على الرئيس محمد مرسي وحركة الإخوان المسلمين تعلم الدرس من ردود الأفعال الشعبية ضد محاولات مرسي منح نفسه سلطات واسعة.

وأشارت إلى أن مرسي سبق أن تراجع عن بعض النقاط التي تضمنها إعلانه الدستوري الأول، وأنه وعد بتعديلات دستورية مستقبلية.

وقالت إنه يبدو من المرجح أن الناخبين سيوافقون على مشروع الدستور، ولكن الحزب الإسلامي الحاكم عانى من ضربة قد تؤدي إلى إضعاف موقفه في الانتخابات البرلمانية الجديدة المتوقعة في مطلع العام القادم.

وأضافت أنه يتوجب على السياسيين العلمانيين والليبراليين تعلم درس عن الديمقراطية أيضا، موضحة أن الجماهير الغاضبة المحتجة التي قادتها المعارضة، لم يكونوا يتظاهرون ضد دكتاتور مدعوم من جانب القوات المسلحة كالرئيس المخلوع حسني مبارك، ولكنهم كانوا يحتجون ضد رئيس مدني فاز بانتخابات حرة ونزيهة.

وأشارت إلى أن النشطاء العلمانيين في مصر لم يكونوا مهتمين بضمان إنشاء مؤسسات ديمقراطية في البلاد، ولكنهم كانوا يسعون فقط لمنع الإسلاميين من تولي زمام الأمور في الحكومة، سواء كانوا منتخبين أم غير ذلك.

وقالت إن قادة جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة في مصر قرروا أخيرا التصويت بـ(لا) على مشروع الدستور الجديد ولم يقاطعوا التصويت بشكل عام، ودعت الصحيفة إلى اعتبار خيار قادة المعارضة هذا خطوة تمثل إستراتيجية تركز على التنظيم الديمقراطي والمشاركة في شؤون البلاد، وذلك بدلا من مجرد المواجهة في الشوارع.

وأضافت أن ميادين القاهرة تشي بالانقسام والاستقطاب بين المعسكرين الإسلامي والعلماني، وأنه لا يبدو أن أيًا من الطرفين يريد القبول بسيادة القانون أو السعي لتقديم تنازلات، وسط اتهامات حادة متبادلة.

كما أثنت الصحيفة علي مشروع الدستور الجديد وقالت إنه يبقى أفضل من سابقه، ويحتوي على حماية ضد الاعتقال التعسفي ويكرس قواعد الليبرالية لتشكيل الأحزاب السياسية وإنشاء وسائل الإعلام.

وقالت واشنطن بوست إنه لا يبدو أن أحدا من الطرفين المتصارعين في مصر يريد أن يستمع للنصائح الأميركية، مضيفة أن من مصلحة الولايات المتحدة بقاء الأحوال في مصر بشكل يحفظ استمرار التعددية السياسية والتنافس السلمي، وأنه ينبغي لواشنطن ربط المساعدات إلى مصر بهذه الأولويات.

حل أميركي لتقسيم الغاز بين لبنان وإسرائيل

ذكرت صحيفة إسرائيلية أمس أن الولايات المتحدة نقلت إلى إسرائيل ولبنان مقترحا يتضمن حلا وسطا لتقسيم الغاز في البحر المتوسط بين الدولتين.

ونقلت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية عن مسؤول أميركي وصفته بالكبير قوله إن الولايات المتحدة نقلت إلى إسرائيل ولبنان مؤخرا خريطة تتضمن صيغة حل وسط لاقتسام مخزونات الغاز الطبيعي في شرقي البحر المتوسط.

وأوضحت أن العرض جرى في إطار مساعي الوساطة الأميركية التي جاءت لتعطيل مصدر التوتر الذي نشأ بين الدولتين حول ترسيم حدود المياه الاقتصادية بينهما.

ووفق الصحيفة، فإن الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان تنقسم إلى قسمين: خط 12 ميلا عن الشاطئ، لكل دولة على جانبيه سيادة كاملة، وخط آخر بطول نحو مائة ميل فأكثر يسمى «منطقة اقتصادية حصرية» أو «مياها اقتصادية»، وفي هذه المياه لكل دولة حقوق اقتصادية وبحثية على المقدرات الطبيعية، وزادت أهميتها بعد اكتشاف غاز بمليارات الدولارات.

وأشارت الصحيفة إلى أن عاموس هوكشتاين نائب مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الطاقة كشف النقاب لأول مرة عن تفاصيل الوساطة الأميركية بين إسرائيل ولبنان خلال مؤتمر عقد في معهد «إسبن»، في واشنطن يوم 29 نوفمبر الماضي.

وقال هوكشتاين في حينه إن «الولايات المتحدة عملت كوسيط واقترحت ترسيم حدود للمياه يستند إلى القانون الدولي والاتفاقات الدولية»، موضحا أن الولايات المتحدة معنية بالوصول إلى اتفاق بين لبنان وإسرائيل وقبرص بشأن ترسيم حدود «المياه الاقتصادية» لكل دولة.

ووفق المسؤول الأميركي فإن هدف الوساطة هو خلق أجواء تسمح للشركات الأجنبية بالوصول واستثمار الأموال في التنقيب عن الغاز في المنطقة (التي تعمل بها حاليا شركة «نوفيل إنيرجي» الأميركية) دون خوف أمني.

ووفق هآرتس، فإن الأميركيين نقلوا للإسرائيليين خلال محادثات خريطة وفيها العرض لترسيم «المياه الاقتصادية» قبل نحو أربعة أشهر.

ونقلت عن مسؤول بالخارجية الإسرائيلية قوله إن الفريق الأميركي -الذي عالج الموضوع نظرا لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين لبنان وإسرائيل- كان يضم هوكشتاين وكذا فريد هوف، الذي تحمل حتى اعتزاله قبل بضعة أسابيع المسؤولية عن الملف اللبناني في وزارة الخارجية، حيث وصلا إسرائيل ولبنان مرات عدة وأجريا محادثات مع المسؤولين من الطرفين.

ووفق المسؤول الإسرائيلي فإن الخريطة استندت إلى بحث علمي نفذه خبراء أميركيون ولا تدعي أنها تمثل الحدود الإقليمية بين الدولتين، بل توفر فقط صيغة حل وسط لتوزيع عادل «للمياه الاقتصادية» ومقدرات الغاز فيها.

ووفق هآرتس فإن الطرفين لم يقدما للأميركيين أي رد نهائي على المقترح، لكنهما طلبا إيضاحات لبضع نقاط، في وقت أوضح فيه الأميركيون أن الطرفين لن يكونا مطالبين بجعل الاقتراح اتفاقا سياسيا بينهما، بل يمكنهما أن يرفعا موافقتهما إلى الولايات المتحدة التي ستكون راعية هذه التفاهمات.

ووفق الصحيفة فإن الأميركيين اقترحوا أن كل طرف منهما يعلن عن تعديل حدود المياه الاقتصادية لديه وفقا للخريطة الأميركية، إذا وافق الطرفان على الصيغة.

وأشارت الصحيفة إلى أن لبنان كان قد تقدم في أغسطس/آب 2010 إلى الأمم المتحدة بروايته لحدود «المياه الاقتصادية». وقالت إن الخط اللبناني لا يتضمن مخزوني الغاز الكبيرين «تمار» و«لافيتان» اللذين تشغلهما شركة «ديلك إنيرجيا» الإسرائيلية و«نوفيل إنيرجي» الأميركية.